

أبعاد الموقف المغربي من أزمة الخليج

١٩٩٠ - ١٩٩١

م. و. نزهان عمرو نصيف (العبيدي)^(*) م. و. عبر (الوهاب عبر) (العزیز أبو خمره)^(**)

الملخص

تعد أزمة الخليج ١٩٩٠-١٩٩١ من الأحداث التاريخية المهمة التي شهدتها تسعينيات القرن العشرين والتي افرزت معالم النظام العالمي الجديد بسيادة الولايات المتحدة الأمريكية على هذا النظام، وكانت أزمة الخليج تجسيد لتوضيح معالم هذا النظام لذلك كان لها ابعاد ودلالات متعددة ولا سيما على صعيد العلاقات الدولية والعربية.

وكان لابد ان تكون لهذه المعطيات تداعيات على الموقف المغربي من الازمة في ظل ظروف اقتصادية مغربية صعبة، لذلك كانت أزمة الخليج فرصة للمغاربة من ادارة هذا الحدث المركب وتوظيفه لصالح الوضع المغربي لذا جاء الموقف الثنائي من الازمة مندداً ومعارضاً ومسانداً أبعاداً سياسية واقتصادية على الصعيد الخارجي والداخلي على الأوضاع المغربية، ومن هذه المنطلقات جاء اختيار موضوع البحث (أبعاد الموقف المغربي من أزمة الخليج ١٩٩٠-١٩٩١)، والتي يتبين براعة المغاربة في ادارة أزمة خارجية والاستفادة منها داخلياً.

المقدمة

تشكل أزمة الخليج منذ بدايتها في ٢ آب ١٩٩٠ إلى نهايتها في عام ١٩٩١ علامة فارقة في التاريخ العربي، كونه حدث متعدد الابعاد والدلالات، حدثاً سياسياً

(*) جامعة تكريت - كلية الآداب.

(**) مديرية تربية صلاح الدين.

مركباً خاضع لمنطق السياسة والتاريخ والحرب، وهو منطق القوة وإرادة القوة داخل لعبة المصالح التي تتداولها الأمم في التاريخ المعاصر، والذي انعكس على العالم العربي، ولا سيما المغرب موضوع الدراسة الذي توضحت فيه أبعاد الموقف المغربي من أزمة الخليج، فقد كان لهذا الموقف أبعاد على الصعيد الدولي في علاقات المغرب الدولية وعلى الصعيد الداخلي فقد كان لموقف الأحزاب السياسية والنخبة المثقفة أبعاد على الفكر السياسي المغربي الذي نوضح فيه أبعاد الأزمة سياسياً وثقافياً واقتصادياً واجتماعياً.

فضلاً عن ذلك عكست الأزمة عن مدى استطاعة النظام السياسي المغربي في كيفية إدارة الأزمة بشكل متعدد الاتجاهات العربية والدولية بما يخدم النظام من النواحي السياسية والاقتصادية كحالة اثبتت قدرة الملك الحسن الثاني على تسخير الازمات الخارجية والاستفادة منها لحل الازمات الداخلية، ولا سيما علاقاته الدولية والعربية لذلك كان لهذا الموقف أبعاده الخارجية والداخلية.

ومن هذه المنطلقات تم اختيار موضوع البحث (أبعاد الموقف المغربي من أزمة الخليج ١٩٩٠-١٩٩١) ولغرض معرفة هذه الأبعاد تم تقسيم الموضوع إلى أربع محاور تناول المحور الأول (العلاقات المغربية - العراقية حتى عام ١٩٩٠)، وتضمن المحور الثاني (تداعيات أزمة الخليج ١٩٩٠-١٩٩١)، وجاء المحور الثالث (الموقف المغربي من أزمة الخليج)، بينما ركز المحور الرابع على (أبعاد الموقف المغربي من أزمة الخليج ١٩٩٠-١٩٩١)، والذي تناول أبعاد الأزمة على الصعيدين الخارجي والداخلي على المغرب، وقد يتوضح مدى براعة وقدرة المغاربة سواء المؤسسة الملكية أو الأحزاب السياسية في تسخير هذا الحدث الخارجي آخذين بنظر الاعتبار المتغيرات الدولية وانعكاساتها على المغرب ومدى تجنب المغرب مؤثرات هذه المتغيرات، وإن دلت على شيء فإنها تدل على مدى الوعي السياسي لكل الأطراف السياسية للعمل لمصلحة المغرب وهذا ما تميز به النظام السياسي المغربي وأعطاه خصوصية مهمة لغرض البحث والدراسة والتقصي .

المحور الأول: العلاقات المغربية-العراقية حتى عام ١٩٩٠:

العلاقات المغربية - العراقية عريقة الجذور متعددة الوجوه، غنية بعطاءاتها ومكاسبها القديمة والحديثة، وتجددت في التاريخ المعاصر في مرحلة الكفاح الوطني للشعب المغربي ونضاله من أجل التحرر والاستقلال من الاحتلال الفرنسي ١٩١٢-١٩٥٦، إذ كان للعراق مواقف مشهودة في الدعم المعنوي والمادي وبالسلح للمقاومة الوطنية المغربية منذ منتصف عقد الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين، فقد ساند الرأي العام العراقي والحكومي كفاح المغرب وتصميم السلطان محمد الخامس على الوقوف بوجه المخططات الاستعمارية وتدلنا على ذلك الافتتاحيات والمقالات الصحفية التي تهاجم المواقف الرسمية العربية التي أكتفت بإصدار بيانات احتجاج دون التحرك بشكل فعلي وكما يريده العراقيون الذي عبرت عنه جريدة الزمان العراقية في ١٨ آب ١٩٥٣ جاء فيها بمقال: (على الحكومات العربية ألا تكتفي بالاحتجاجات وعرض الأمر على الأمم المتحدة، بل عليها أن تهب لإحياء المؤامرات الاستعمارية مهما كان مصدرها وأينما وقعت في البلاد العربية وعليها بصدد قضية المغرب بالذات أن تتفق عاجلاً على القيام بالإجراءات الفعالة لنجدة الشعب الشقيق ومساعدته على درء العدوان)^(١) وساندت الحكومة العراقية ممثلة بوزارة الخارجية في اجتماعات الجامعة العربية والجمعية العامة للأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز، فضلاً عن ذلك خصصت الحكومة العراقية ربع مليون دينار عراقي لمواطني المغرب العربي عن طريق جمعية الهلال الأحمر العراقية^(٢).

وتبنى ممثل العراق في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة الراحل الدكتور محمد فاضل الجمالي عرض قضية المغرب وتونس على جدول أعمال الجمعية العامة

(١) محمد مظفر الأدهمي، موقف الرأي العام العراقي من أبعاد الاستعمار الفرنسي لمحمد الخامس عن حكم المغرب، مجلة المؤرخ العربي، بغداد، العدد ٤٤، ١٩٩١، ص ٤٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٥؛ د. ك. و، ملفات البلاط الملكي العراقي، ملف رقم ٣١١/٤٦٦٣ وثيقة (٧٩، ٨٠)، ص ١٤٢-١٤٦، تقرير الوفد العراقي في الدورة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩/١٢/١٩٥١.

للامم المتحدة وحركة عدم الانحياز للمطالبة باستقلال المغرب وتونس^(١) ونخرج من كل هذه المواقف أن التعاطف وتأييد العراق لقضية المغرب شكلت ركناً أساسياً من اهتمامات العراقيين متجاوزة البعد الجغرافي بين البلدين وأفشلت عوامل التجزئة الاستعمارية بين البلدان العربية وسيبقى التأريخ يخلد مواقف التضامن العربي للعراق مع الأقطار العربية في القضايا المصرية التي أثبتت تميز العراقيين بهذا التوجه متجاوزاً كل التحديات .

وبعد استقلال المغرب في ٣ آذار ١٩٥٦ كان العراق من أوائل الدول التي اعترفت مبكراً باستقلال المغرب، وعين سفير عراقي في المغرب الذي يعد الأول على صعيد الوطن العربي تم اعتماده لدى المملكة المغربية بعد استقلالها والرابع على مستوى العالم بعد سفير إسبانيا وبريطانيا وبلجيكا وهو السيد عبدالغني الدلي الذي أعقبه تأسيس السفارة العراقية في الرباط، وقام العراق على اثر ذلك بتأسيس دار المعلمين في مدينة فاس عام ١٩٥٨ لتعليم اللغة العربية كنوع من التعاون الثقافي^(٢).

واستمرت العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين خلال مدة الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين وتميزت بطابعها السلمي الامر الذي انعكس على زيادة التبادلات الثقافية والتجارية والاقتصادية بطريقة إيجابية رغم التباعد الجغرافي بين

(١) كان للدكتور محمد فاضل الجمالي ممثل العراق في الأمم المتحدة دور مهم في عرض قضية استقلال المغرب منذ عام ١٩٥١، وحتى في الأوقات الحرجة ولا سيما وان اللجنة السياسية التابعة للجامعة العربية في مصر لم تستطع عقد اجتماعها بسبب ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ في مصر، فكاد يضيع فرصة تسجيل القضية المغربية في جدول اعمال الدورة السابعة للجمعية العامة للامم المتحدة، لكن الدكتور محمد فاضل الجمالي انقذ الموقف فأصدر تعليمات لمندوب العراق الدائم في هيئة الامم المتحدة بتسجيل القضية وبعث الجمالي إلى علال الفاسي أحد قادة المقاومة المغربية برقية أكد فيها مساندة العراق للقضية المغربية. ينظر: عبد الوهاب عبد العزيز محمود، التطورات السياسية في المغرب الأقصى ١٩٣٠-١٩٥٦، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٩، ص ٢١٢.

(٢) تجدر الإشارة إلى ان للعراق دور مهم في دعم استقلال المغرب وبعد الاستقلال أيضاً فقد تم اهداء العراق سرياً من احدى الطائرات (الميك) التي وصلت العراق عام ١٩٦٠ من الاتحاد السوفيتي، فضلاً عن الدعم المادي. ينظر: عبد الوهاب كريم حميد، العلاقات العراقية - المغربية في ظل المتغيرات الدولية، ب. ط، الرباط، ٢٠١٥، ص ٢٠٣.

البلدين، وتوثيق اواصر الصداقة في المجالات المختلفة^(١) ولا سيما في مسعى العراق في اطار التنمية العربية الشاملة والتكامل الاقتصادي، لذا قدم العراق مساعدات وقروض خلال ١٩٧٣-١٩٨١ للبلاد العربية ومن ضمنها المغرب تقدر ب ٤,٨ مليار دولار، وهذا ما يمثل ٤١,٥٦% من المعدل السنوي لما قدمته الدول النفطية العربية مجتمعة^(٢).

ولا بد من الاشارة إلى ان هناك مجموعة من القواسم المشتركة وكذلك المختلفة لدى العراق والمغرب تحدد علاقتهم بالعالم الخارجي سواء الاقليمي او العربي او الدولي نوجزها بما يلي^(٣):

١- تعزيز الاستقلال والحفاظ على سيادة العراق والمغرب وضمان مصالحهم الوطنية.

٢- التضامن والتعاون مع الاقطار العربية على المستوى الثنائي في اطار الجامعة العربية والمجالس والهيئات والاتفاقيات المتصلة بها.

٣- أسناد حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة في تحرير ارضه وتقرير مصيره.

٤- عدم الانحياز إلى اي من الكتل الدولية، علماً ان العراق والمغرب من مؤسسي حركة عدم الانحياز عند انشائها في بلغراد سنة ١٩٦٢، وهما ايضا من الدول القليلة التي لم تقبل الانضمام إلى الحصار الامريكي على كوبا مما عرض مصالح البلدين للتضرر.

٥- تحقيق اعلى درجات المشاركة والاسهام الفاعل في أنشطة الامم المتحدة واجهزتها ووكالاتها ودعم القضايا العربية.

بالمقابل تجدر الإشارة إلى وجود اختلافات مهمة في التوجهات السياسية الخارجية والعلاقات الدولية بين النظامين السياسيين المغربي والعراقي، فالنظام السياسي

(١) محمود صالح الكروي، السياسة الخارجية للمغرب والعلاقات مع العراق، مجلة كركوك اليوم، العدد ٢٨، ٢٠١٦، ص ٦٠.

(٢) عبد الوهاب كريم حميد، المصدر السابق، ص ١٦.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٩.

المغربي يتبع اسلوب المرونة في الدبلوماسية التي اضفت على علاقاتها السياسية الخارجية أبعاد وانعكاسات مهمة استفاد من تسخيرها لصالح نظامه اقتصاديا وسياسياً، ولا سيما علاقات المغرب الاستراتيجية المهمة مع الولايات المتحدة الامريكية ومما يوثق هذه العلاقة وجود قواعد عسكرية امريكية على الاراضي المغربية^(١)، فضلا عن ذلك شهدت الساحة المغربية زيارة شخصيات (إسرائيلية) ابرزها زيارة رئيس الوزراء (الإسرائيلي) شمعون بيريز عام ١٩٨٦، ولقائه مع الملك الحسن الثاني بمدينة ايفران المغربية، والتي كانت لها ردود فعل عربية تجاه هذه الزيارة^(٢)، وهذه دلائل مهمة على ان استراتيجية الخارجية المغربية تعد ضمن الاطراف المهمة عربيا ضمن الحلف الامريكي الغربي ولذلك يكون المغرب حليف استراتيجي مهم ضمن توجهات السياسة الأمريكية.

على الرغم من ذلك حرصت السياسة الخارجية المغربية في توجهاتها الخارجية مع المحيط العربي على عدم الانزلاق في إطار أيديولوجي محدد بل استندت تلك السياسة على أن المغرب دولة إسلامية، وكذلك سعي الملك الحسن الثاني^(٣) منذ توليه الحكم عام ١٩٦١ إلى محاولة الاضطلاع بدور الزعامة في النظام العربي إلا أن افتقار المغرب للمقومات الأساسية وفي مقدمتها الاقتصادية التي تؤهله إلى أخذ دور الزعامة العربية، مما جعله يؤدي الدور النشط

(١) سمر رحيم نعمة جبار الخزاعي، العلاقات المغربية- الأمريكية ١٩٥٦-١٩٩١، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٣، ص ٣١٩.

(٢) عبد الهادي بوطالب، نصف قرن في السياسة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ٢٠٠١، ص ٣١٩؛

New Yourk Times, Syria's Fury with King Hassan Fails to a rous Arab World, 23 Jule 1986, P- 7.

(٣) الملك الحسن الثاني : من مواليد ٩ تموز ١٩٢٩ في مدينة الرباط وهو الابن الأكبر للملك محمد الخامس وحصل على شهادة الدكتوراه في الحقوق من معهد الرباط، وقد تدرب على العمل السياسي منذ مدة مبكرة من حياته فأكتسب خبرة سياسية مهمة وكان له المام ثقافي واسع وتكوين سياسي عال الامر الذي سمح له باعادة حياته المفاهيم السياسية الخاصة به، تم تنصيبه ملكاً على المغرب بعد وفاة والده في ١٩٦١، تولى العرش في ٣ آذار ١٩٦١ وأصدر اول دستور للمغرب عام ١٩٦٢، واستمر بالحكم إلى وفاته في ٢٣ تموز ١٩٩٩. ينظر: هدى حسين موسى الخفاجي، الحسن الثاني ودوره السياسي في المملكة المغربية حتى عام ١٩٧٩، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥.

بالقيام بمهمة الوساطة أو التأثير كطرف ثالث في حل القضايا والمشاكل العربية^(١).
اما الجانب العراقي فكما هو معروف تتميز العلاقات العراقية-الأمريكية
(والإسرائيلية) بالتوتر^(٢) هذه الحقيقة التاريخية انعكست على واقع الدبلوماسية العراقية
التي جعلتها اقل مرونة بالمقارنة مع الجانب المغربي.

وبناءً على ما تقدم هذه المفارقات جعلت العلاقات العراقية - المغربية تمر في
مرحلة اختبار وتحدي مهم، برهنت على حرص الطرفين على استمرارية وديمومة العلاقة
بين الطرفين على الرغم من اختلاف توجهاتهما في سياق السياسة الخارجية لكلا
الطرفين ولا سيما في مرحلة السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين.

اما في تسعينيات القرن العشرين فقد تعرضت العلاقات العراقية - المغربية لاهم
اختبار وتحدي كبير في ظل اختلال التوازن الدولي، ولا سيما بعد انهيار الاتحاد
السوفيتي السابق وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بتقرير مصير العالم والعالم العربي
بالخصوص وفق مصالحها الذاتية، فكانت حرب الخليج ١٩٩٠-١٩٩١ والعراق
على الخصوص من اولى ضحايا النظام الدولي الجديد الذي اعلن عنه بعد نهاية
الحرب الباردة^(٣)، والتي كانت اختبار لتطور العلاقات السياسية بين العراق والمغرب
والتي كشفت اختلاف الرؤى والمصالح بين البلدين، وهذا ما يتضح من خلال ايجاز
تداعيات أزمة الخليج وكذلك ابعاد الموقف المغربي من الازمة سياسيا واقتصاديا على
الحياة السياسية والاقتصادية المغربية.

المحور الثاني: تداعيات أزمة الخليج ١٩٩٠-١٩٩١

تعد حقبة التسعينيات من القرن العشرين من المراحل المهمة في تاريخ الوطن العربي
المعاصر، فقد شهد حدث مهم وضع العالم والعالم العربي خاصة في مفترق طرق في

(١) محمود صالح الكروي، العلاقات العراقية المغربية حتى ٢٠٠٣ الواقع والأفاق، مجلة كركوك اليوم، العدد ٢٤، ٢٠١٥، ص ٤٢-٤٣.

(٢) عبد الوهاب كريم حميد، المصدر السابق، ص ٤٤.

(٣) إدريس ولد القابلة، قضايا سياسية في المغرب، شركة الناشر للنشر، الرباط، ٢٠٠٣، ص ٣١.

العلاقات الدولية، والتي اثرت بشكل جدي وخطير على الوضع العربي وهو قيام العراق باجتياح الكويت في ٢ آب ١٩٩٠ واحتلالها^(١) وهو بذلك خرق ميثاق الأمم المتحدة باحتلاله دولة ذات سيادة تتمتع بعضوية الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي وكان من اهم الاسباب المباشرة لهذا الاحتلال وهي ما يلي^(٢):

- ١- اعتقاد العراق ان الكويت تشن حربا اقتصادية ضده من خلال زيادة انتاج النفط في الاسواق مما سبب انخفاض الاسعار في الاسواق العالمية فان انخفاض دولار واحد في البرميل معناه خسارة العراق مليار دولار للعراق في السنة^(٣) وهذا ما اثر على اقتصاد العراق ولاسيما بعد خروجه من الحرب العراقية - الايرانية مثقل بالديون والعجز المالي وهو بحاجة لبناء اقتصاده واعادة اعمار ما دمرته الحرب خلال السنوات الثمانية من القتال.
- ٢- اتهام العراق للكويت باقامة منشآت نفطية على الجزء الجنوبي من حقل الرميلة العراقي وسحب النفط منه واعتبر العراق هذا الاجراء تجاوزاً على سيادته وثرواته لذلك طالب العراق من الكويت بتعويض مليارين و ٤٠٠ مليون دولار ثمن نفط مستخرج من هذه الحقول^(٤).
- ٣- مطالبة العراق من الكويت بالتنازل عن المساعدات المقدمة من الكويت اليه اثناء حربه مع ايران بحجة انه قدم تضحيات كبيرة في هذه الحرب وكانت جزء

(١) سيتم ايجاز احداث أزمة الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١ وذلك بقدر تعلق الاحداث مع موضوع البحث.

(٢) محمد الاطرش، أزمة الخليج جذورها والسياسة الامريكية تجاهها، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ١٥٠، ١٩٩١، ص ٢١.

(٣) في ١٦/٧/١٩٩٠ قدم العراق مذكرة إلى الجامعة العربية يؤكد فيها اشتراك حكومتي الامارات والكويت في عملية مدبرة لاغراق السوق النفطية بمزيد من الانتاج خارج حصتها المخصصة من طرف منظمة أوبك الامر الذي ادى إلى تدهور اسعار النفط من ١٨ دولار للبرميل إلى ما بين ٩-١١ دولار للبرميل الواحد. ينظر: أحمد سعيد نوفل، أرضية الصراع في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ١٥٠، ١٩٩١، ص ٩٣.

(٤) المصدر نفسه، ص ٩٤.

من الحفاظ على أمن الخليج العربي بينما تنظر الكويت على انها قروض من الواجب على العراق تسديدها والتي تقدر قيمتها ٣٠ مليار دولار.

كانت هذه الأسباب هي التي دفعت العراق إلى احتلال الكويت والتي كانت لها ابعاد ودلالات متعددة دولية وعربية، فمن الناحية الدولية اثارت هذه الازمة غضب الولايات المتحدة الامريكية وحشدت جيوش (٢٨) دولة وشنت حرباً مدمرة في ١٦ كانون الثاني ١٩٩١ استطاعت من اخراج الجيش العراقي من الكويت متكبداً خسائر كبرى بالارواح والمعدات فضلاً عن تدمير البنى التحتية للدولة العراقية داخل المدن العراقية^(١)، ودامت هذه الحرب ٦ أسابيع وسميت بـ (عاصفة الصحراء) التي انتهت في ٣ نيسان ١٩٩١ عند صدور قرار من الامم المتحدة المرقم ٦٨٧ والذي تضمن شروط وقف اطلاق النار بعد انسحاب القوات العراقية من الكويت واعتراف العراق بجميع القرارات الصادرة بشأنه منها الاعتراف بالمسؤولية على حرب الخليج ودفع تعويضات عن الخسائر الناتجة الخ^(٢).

أوضحت ازمه الخليج بانها لم تكن حدثاً بين طرفين وانما اصبح حدثاً متعدد الابعاد والدلالات فقد تحولت الازمة إلى حدث متعدد الاتجاهات وفق سياقات استراتيجية وسياسية وتاريخية، ضمن المتغيرات الدولية الجديدة وفق مفهوم العالم الجديد، وسيادة الولايات المتحدة الامريكية عليه، فقد تحول الحدث إلى حدثاً خاضع لمنطق السياسة والتأريخ والحرب، وهو منطق لا تدل مؤثراته في التاريخ على وجود قوانين نهائية بصددده ففي مثل هذه الاحداث يظل كل فعل مستقل بذاته وذلك بناءً على الظروف التي تؤطره، فمن جانب انعكاسات الحدث على العالم العربي فقد جعلت الانظمة العربية والتنظيمات السياسية العربية في مفترق طرق، ولا سيما في

(١) عبد الوهاب كريم حميد، المصدر السابق، ص ٥٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦٠.

مجال الفكر السياسي وهو الأمر الذي يتطلبه مواجهة كل النتائج المرتضية الظهور بفعل هذا الحدث المركب^(١).

ونظراً لأن الازمة افرت ردود فعل عديدة ومتنوعة في الساحة العربية، ومنها الموقف المغربي كنموذج الذي يوضح كيفية تعامل النظام السياسي المغربي البعيد جغرافياً عن العراق في ادارة الازمة وفق معطياتها بما يخدم النظام السياسي المغربي والتي توضح مدى تطور أنماط التفكير السياسي المغربي.

المحور الثالث: الموقف المغربي من ازمة الخليج:

إن قراءة سلوك المغرب إزاء أزمة الخليج تمليه اعتبارات متعددة، من بينها مكانته المتميزة داخل النظام العربي، ويدل على ذلك احتضانه لأكثر عدد من مؤتمرات القمة التي تمخض عن البعض منها نتائج إيجابية في ما يخص التضامن العربي والصراع مع (إسرائيل)، وكذلك حضور الدبلوماسية المغربية في أغلب المبادرات المتطلعة إلى تصفية الأجواء وإيجاد تسوية لبعض القضايا العالقة^(٢)، علاوة على ذلك فإن الساحة المغربية تزخر بعدد من الأحزاب التي تمثل مختلف اتجاهات الرأي العام المتعددة، والتي لها مجال مهم للتعبير عن الرأي وفق الدستور المغربي حتى وأن كان مختلفاً مع الرأي والموقف الرسمي ولاسيما في معالجة القضايا المصيرية وأساساً العربية منها، ومن هذا المنطلق منذ انفجار الأزمة في ٢٠١٩٩٠ وب ٢٠١٩٩٠ وتعاقب تطوراتها جاء الموقف المغربي يحمل إدراكين مختلفين في الساحة المغربية الذين ميزا الموقف المغربي من الازمة وهي كما يلي:-

أولاً: الموقف الحكومي من الأزمة:

ان ما حدث في منطقة الخليج العربي قد شكل اخطر التحديات التي تعرض لها الوطن العربي والعلاقات الثنائية العربية - العربية، ومرد ذلك إلى ان الأزمة اندلعت بفعل الاحتلال العراقي للكويت سرعان ما اتخذت ابعادا جديدة ومعقدة بفعل استنجد

^(١) كمال عبد اللطيف، المغرب وأزمة الخليج، دار الكنوز الادبية، بيروت، ١٩٩٧، ص ٧.

^(٢) الحسان بوقنطار، المغرب وأزمة الخليج، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ١٥٠، ١٩٩١، ص ٩٨.

اطراف عربية وخليجية بقوى اجنبية دخلت على النظام العربي مشهورة بعدائها لقضاياها العادلة، ولا سيما القضية الفلسطينية بشكل افرز مواقف متباينة داخل الخريطة السياسية العربية تأرجحت بين مناهضة للعراق ومساندة لوجود القوات الامريكية - الغربية ومواقف مناهضة لهذا الانتشار وتدعو إلى حصر المشكلة في المحيط العربي وفق مخطط عربي، هذه المواقف المتناقضة قد كشفت عن عجز الادارة العربية عن اقرار نظام آمن عربي قادر على ضبط وحل الازمات التي يتعرض لها النظام العربي.

ومن خلال هذه المعطيات تم اختيار الموقف المغربي الحكومي كنموذج موقف عربي اعطى خصوصية مهمة لكيفية التعامل مع ازمة خارجية بعيدة جغرافياً وفق متطلبات مرحلة التسعينيات وما جرى من تغييرات دولية وداخلية، فقد تفرد المغرب بكونه أول قطر عربي ندد بشكل واضح ودون تردد أو تلكؤ باجتياح العراق للكويت، فبمجرد الإعلان عن الحدث أجمع مجلس الوزراء برئاسة الملك الحسن الثاني^(١) في الجلسة الاستثنائية التي عقدت في ٢ آب ١٩٩٠ المخصصة لبحث ازمة الخليج، والتي خرجت ببيان أدان غزو القوات العراقية للكويت جاء فيه: (أن الغزو العسكري قد خرق كل المبادئ الأساسية التي تنظم القانون الدولي والقواعد الجاري بها العمل في العلاقات الدولية، وأنها تتنافى مع ميثاق جامعة الدول العربية المبني على أساس التضامن بين الدول الأعضاء بالجامعة)^(٢)، وندد أحمد العلوي احد وزراء الحكومة

^(١) إن الشؤون الخارجية في المغرب تعد من المجال المحفوظ للملك ويتمتع بسلطات واختصاصات شاملة وتجعل من الملك الطرف الاول في تسيير الشؤون الخارجية فهو دبلوماسي واستراتيجي في الوقت نفسه، وقد كفل له الدستور المغربي هذه السلطات، لكن الملك الحسن الثاني كان حريصاً على التشاور مع اطراف النظام السياسي المغربي كافة ولا سيما احزاب المعارضة في اتخاذ القرارات المصرية للمغرب. ينظر: سعيد الصديقي، صنع السياسة الخارجية المغربية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس، وجده، ٢٠٠٢، ص ٤٢.

^(٢) نقلاً عن: الحسان بوقنطار، المغرب وأزمة الخليج، ص ٩٩.

المغربية بالحكومة الكويتية المؤقتة التي نصبها العراق وشبهها بالحكومة التي نصبها فرنسا في المغرب ابان الحماية عام ١٩٥٣^(١).

وعبر الوزير تضامن المغرب مع الكويت^(٢).

شارك المغرب في اجتماع قمة جامعة الدول العربية بتاريخ ١٠ آب ١٩٩٠ في القاهرة المخصصة بالتسديد بالاجتياح العراقي للكويت، والذي تبين من خلاله عدم قدرة الدول العربية على حل هذه الازمة حلاً عربياً، مما شجع على طرح حلول خارجية^(٣)، فقد أنتقد الملك الحسن الثاني بمقررات هذه القمة فعده أداة لشرعنه التدخل الأجنبي في المنطقة^(٤)، فضلاً عن ذلك حرص الملك الحسن الثاني على اجراء محاولات عدة لتسوية النزاع سلمياً ودعوة الاطراف لحل النزاع لهذه الازمة، ففي ١٩ أيلول ١٩٩٠ تباحث الملك الحسن الثاني مع الجانب الاردني والجزائري لغرض طرح مبادرة من اجل تسوية عربية للازمة لكن المحاولة أخفقت^(٥).

في سياق مسعى الملك الحسن الثاني لحل الازمة عربياً، ناشد أكثر من مرة القيادة العراقية من اجل الانسحاب من الكويت، على الرغم من انه أيد جميع قرارات مجلس الامن الدولي الصادرة ضد العراق، ولا سيما القرار الداعي إلى استخدام القوة من اجل

(١) في ٢٠ آب ١٩٥٣ اقدمت السلطات الفرنسية على خلع السلطان محمد الخامس ونفيه إلى جزيرة كورسيكا ثم إلى مدغشقر ونصبت مكانه ابن عمه (ابن عرفة) وهو رجل كبير في السن سلطاناً على المغرب لكي يخدم المصالح الفرنسية دون اعتراض، وعد المغاربة ولا سيما الحركة الوطنية المغربية بأنه سلطان غير شرعي. ينظر: محمد علي داهش، دراسات في الحركة الوطنية والاتجاهات الوجدانية في المغرب العربي، دمشق، ٢٠٠٤، ص ١٣٨.

(٢) عوض عثمان، الاتحاد المغاربي ومشكلة التوافق، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٠٢، ١٩٩٠، ص ٥٥.

(٣) المختار مطيع وآخرون، بعض مؤشرات الممارسة الدبلوماسية المغربية في ظل النظام العالمي الجديد، اشغال ندوة القانون والممارسة بالمغرب، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، ١٩٩٤، ص ٦٢.

(٤) عد الملك الحسن الثاني قرارات مؤتمر القمة العربية أنه بمثابة رد مصري على مقررات بغداد التي أدت إلى طرد مصر من الجامعة العربية على أثر توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩. ينظر: الحسان بوقنطار، المغرب وأزمة الخليج، ص ١٠٠.

(٥) المختار مطيع وآخرون، المصدر السابق، ص ٦٣.

اخراج القوات العراقية من الكويت^(١)، وعبر الملك الحسن الثاني عن موقفه تجاه اجتياح العراق للكويت في افتتاحية الدورة البرلمانية الاولى لسنة ١٩٩٠ يوم الجمعة ١٢ تشرين الاول ١٩٩٠ إذ قال: (إن المغرب يتفهم مشكلة العراق ويفهم مطلب العراق، ولكن المغرب كان دائماً لا يعتبر اكتساح السيادة واستعمال القوة من شأنه إن يكون منحاً لأي حل سياسي دائم)^(٢).

لابد من الاشارة إلى ان القوات العراقية في الكويت قد احتجزت طاقم السفارة المغربية في محل أقامتهم في الكويت، وقد نددت وزارة الخارجية المغربية بهذه الممارسات وكرد فعل منها قررت الحكومة المغربية طرد اثنين من كادر السفارة العراقية في المغرب ولم تقطع العلاقات بين البلدين^(٣). وهذا ما أكد عمق العلاقة التاريخية المهمة بين البلدين متجاوزة كل التحديات والأزمات الحرجة .

في سياق الموقف الحكومي من الأزمة، ارسل المغرب قوة عسكرية رمزية للمشاركة بقواته لمساندة الشرعية الدولية واستجابة لدعوة المملكة العربية السعودية للدفاع عنها من أي هجوم عراقي^(٤)، وبرر الملك الحسن الثاني وجود هذه القوات بقوله: (انا لم اذهب لمحاربة العراق كي يخرج من الكويت فأنا حاولت مع العراق وسأحاول حتى اليوم وغداً وبعد غد ليخرج من الكويت بل ذهبت كي اقول للمملكة العربية السعودية ها نحن معك فيما اذا هوجمت)^(٥).

يتضح من خلال ما تقدم على قدرة الملك الحسن الثاني الدبلوماسية البارة في إدارة الازمة بكل أبعادها الدولية والعربية، فمن الجانب الدولي اثبت الموقف الداعم للقرارات ضد العراق من قبل الأمم المتحدة كون الملك الحسن الثاني يعي جيداً التوازن الدولي الجديد، ولا سيما سيادة الولايات المتحدة الامريكية فجاء الموقف

(١) عبد الهادي مزاري، الحسن الثاني رجل إشكالية القرن، دار الافاق الجديدة، المغرب، ١٩٩٥، ص ١٦٧.

(٢) نقلاً عن: عبد الوهاب كريم حميد، المصدر السابق، ص ٧٥.

(٣) مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٠٢، ١٩٩٠، ص ٢٧٥.

(٤) سعيد الصديقي، المصدر السابق، ص ١٧٤.

(٥) نقلاً عن: عبد الوهاب كريم حميد، المصدر السابق، ص ٧٦.

المغربي منسجماً مع هذه التوازنات، اما من الجانب العربي فقد اظهر براعة مهمة فمن جهة ارسل قوات عسكرية لمساندة السعودية بينما يطرح عدة مبادرة لحل الازمة عربياً، فضلاً عن انه لم يقطع العلاقات مع العراق، وهذا ما يظهر قدرة الملك الحسن الثاني في ادارة الازمة والظهور بعدة اتجاهات لكي يعطي للدبلوماسية المغربية مرونة في التعامل الدبلوماسي وفي العلاقات الدولية ولم يتخذ قرارات انفعالية متهورة، لذلك فأن الموقف الحكومي حاول التوفيق بين أدانة تستند إلى ضرورة احترام الشرعية الدولية، ومحاولة تطويق النزاع من خلال إيجاد تسوية لازمة في المحيط العربي على أساس تغليب الحوار والتفاوض، بدل المواجهة التي تسهم في مزيد من تفتيت العلاقات العربية، وهذا ما أعطى ميزة مهمة للدبلوماسية المغربية التي تبحث عن موقف متوازن في ظل أزمة معقدة ومتعددة الأبعاد، ولكي تكتمل صور ابعاد هذا الموقف يجب معرفة موقف الطرف الثاني في النظام السياسي المغربي وهي الاحزاب السياسية الفاعلة في الحياة السياسية المغربية لكي يتوضح مدى قدرة المغاربة على تحديد موقفهم من الازمات الخارجية وانعكاساته على الواقع المغربي.

ثانياً: موقف الأحزاب السياسية المغربية من أزمة الخليج :-

تشغل الأحزاب السياسية حيزاً كبيراً في الحياة العامة لكل مجتمع من المجتمعات وفي كل نظام من انظمة الحكم، كما انها اهم مصادر التنشئة السياسية لترسيخ الاتجاهات السياسية للأفراد والتأثير في مجرى الاحداث السياسية في المجتمع، وكذلك مد الدولة بالأطر البشرية والمرتكزات النظرية والفكرية الكفيلة بتحديد وتفعيل المشاريع التي تسعى إلى الارتقاء بالشأن العام إلى مراتب متقدمة^(١)، اما فيما يخص الظاهرة الحزبية في المغرب فان النظام السياسي المغربي منذ وقت مبكر من استقلاله

(١) محمود صالح الكروي، التنشئة السياسية في المؤسسات التعليمية، المجلة السياسية الدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد ١٥، ٢٠١٠، ص ٣٣.

أقر بالتعددية الحزبية وحرّم الحزب الواحد^(١)، فقد حدد الدستور المغربي وظيفة الأحزاب بشكل رسمي في الحياة السياسية، لا سيما بوجود أحزاب معارضة داخل النظام السياسي المغربي تعمل في كل المجالات تعبر عن برامجها وتوجهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكانت هذه المعارضة ليس ضد الملك وإنما ضد سياسة الحكومة^(٢)، فكانت هذه التعددية الحزبية بالمغرب عامل مهم لاستقرار النظام السياسي المغربي كون هذه الأحزاب تمثل كل اتجاهات وافكار المغاربة، ولا سيما وان الملك الحسن الثاني كان يأخذ اراء هذه الأحزاب في كثير من المناسبات والازمات، فكانت مواقفها تعطي مرونة في العمل الدبلوماسي وهذه ما ظهر واضحاً من خلال أزمة الخليج، فقد سمح الملك الحسن الثاني للأحزاب السياسية حرية التعبير عن مواقفها تجاه الأزمة، كون الأزمة كانت فرصة لأغلب الهيئات السياسية لكي تعيد حساباتها لاستمالة الرأي العام ومعرفة قاعدتها الجماهيرية ومدى تأثيرها في الساحة السياسية المغربية، فكان موقف أحزاب الحكومة والاعلالية البرلمانية وهي حزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الاتحاد الدستوري وحزب الحركة الشعبية^(٣)، فكان موقفها مساند للموقف الرسمي المندد باجتياح الجيش العراقي للكويت وقد اعتمدوا على الحجج والمبررات لدعم الموقف الرسمي، لكنها اضطرت امام الضغط الشعبي العام المغربي إلى ادانة بشاعة العمليات العسكرية الغربية ضد العراق^(٤)، وقد نظمت الاجتماعات

(١) للمزيد حول التعددية الحزبية في المغرب ينظر: ضريف محمد، الأحزاب السياسية المغربية، الدار البيضاء، أفريقيا الشرق، ١٩٩٣.

(٢) كان الملك الحسن الثاني يؤكد في أكثر من مناسبة على وجوب وجود المعارضة الحزبية في المغرب منها ما قال: (ضرورة تشكيل وتنظيم معارضة تجاه الحكومة، وتجاه الحاكمين بصفة عامة، ولو تعذر وجود هذه المعارضة لإنشائها أو أوعزنا لإنشائها، وذلك لإننا على إيمان بأن لا قيمة للديمقراطية حقيقية دون معارضة....). نقلا عن: محمد معتصم، الحياة السياسية في المغرب ١٩٦٢-١٩٩٢، مؤسسة ايزيس للنشر، الدار البيضاء، ١٩٩٢، ص ٧٨.

(٣) تأسس حزب التجمع الوطني للأحرار سنة ١٩٧٧ بزعامة أحمد عصمان وهو صهر الملك الحسن الثاني، أما حزب الاتحاد الدستوري تأسس سنة ١٩٨٣ برئاسة عبدالمعطي بوعبيد رئيس الحكومة آنذاك، وحزب الحركة الشعبية تأسس عام ١٩٥٧ بزعامة المحجوب احرضان وهو من المقربين للملك الحسن الثاني. ينظر: أحمد جزولي، الأحزاب السياسية المغربية بين عهدين، ط ٢، مطبعة ميثاق المغرب، المغرب، ٢٠٠٤، ص ١٢٠.

(٤) كمال عبد اللطيف، المصدر السابق، ص ٢٠.

لأجهزتها الحزبية للتعبير عن موقفها والتي عدت الخاسر الأكبر هو العمل العربي المشترك الذي يتحتم توجيهه نحو اعداء القضية العربية وهي القضية الفلسطينية^(١).

اما احزاب المعارضة المتمثلة بحزب الاستقلال وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي^(٢)، فكان موقفها متناقض من الموقف الرسمي باستثناء موقف حزب التقدم والاشتراكية الذي ندد بالاحتلال العراقي للكويت ودعا الدول العربية للتحرك الحازم لوضع حد لمغامرة حكام بغداد الهمجية^(٣)، بينما كان موقف بقية الاحزاب المعارضة مساندة للعراق ونددت بالوجود الاجنبي في منطقة الخليج العربي وعدته مؤامرة امبريالية امريكية - غربية تتجه لمحاصرة الطموح العربي في التحرر، وكذلك بينت احزاب المعارضة ان ازمة الخليج هي تجسيد لمعالم النظام العالمي الجديد ابرز ملامحه هو قيادة الولايات المتحدة الامريكية، وان يظل العرب في هذا النظام مجرد مجموعة من الدول المتخلفة والتابعة لها، وكذلك احتلال منطقة الخليج العربي والسيطرة على منابع الثروة البترولية^(٤)، وتدعيماً للموقف نفسه انتقدت أحزاب المعارضة قرارات جامعة الدول العربية حول الأزمة وعدته مجرد تكريس للفرقة والتمزق العربي، وإظهار الدول العربية بمظهر العجز والشلل ومحاولة تركية وتبرير للوجود الأجنبي، وعدتها سابقة خطيرة في دفاع الدول العربية عن هذا التوجه^(٥).

(١) الحسان بوقنطار، السياسة العربية للمملكة المغربية، مركز الدراسات العربي- الاوربي، ١٩٩٧، ص ١٧٢.

(٢) تأسس حزب الاستقلال عام ١٩٤٤ ويعد اقدم حزب قاد حركة التحرر الوطني ضد الاستعمار الفرنسي، وانشق منه حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية عام ١٩٥٩، والذي بدوره انشق منه حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عام ١٩٧٥، أما حزب التقدم والاشتراكية هو (الحزب الشيوعي المغربي) سابقاً تأسس عام ١٩٣٦، كما تأسس منظمة العمل الديمقراطي الشعبي عام ١٩٨٣، وكانت هذه الاحزاب تعارض سياسة الحكومة الداخلية والخارجية وفق سياقات برلمانية ما يتيح لها المجال الدستوري المغربي. ينظر: جمعة علي محمد هواس، التعددية الحزبية في المغرب ١٩٥٦-١٩٨٤، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠١٢، ص ٢١.

(٣) كمال عبد اللطيف، المصدر السابق، ص ٢١.

(٤) عبد الهادي مزاري، المصدر السابق، ص ٢٧.

(٥) الحسان بوقنطار، المغرب وأزمة الخليج، ص ١٠٤-١٠٥.

وتجسيدا لموقف احزاب المعارضة عند اندلاع الحرب البيرة في ١٦ كانون الثاني ١٩٩١ عقد مجلس النواب المغربي الجلسة الاستثنائية في ٢٢ كانون الثاني التي تضمن جدول أعمالها (المغرب وأزمة الخليج)، وخلال هذه الجلسة عبرت احزاب المعارضة عن معارضتها للتحالف الغربي والحرب العدوانية التي تقودها الولايات المتحدة الامريكية ضد العراق، كما طالبت بسحب القوات المغربية الموجودة في المملكة العربية السعودية^(١).

دعت أحزاب المعارضة ونقاباتها الشعب المغربي إلى الصيام يوم ٢٨ كانون الثاني ١٩٩١ تضامناً مع الشعب العراقي وكذلك نظمت مسيرات في اليوم نفسه في مدن عديدة في المغرب منددة بالغزو ومتضامنة مع الشعب العراقي^(٢). قامت احزاب المعارضة بانجاز مشروع في العمل الوطني الموحد لمصلحة دعم العراق،

وتجسد هذا المشروع في إنشاء اللجنة الوطنية المغربية للتضامن مع الشعب العراقي^(٣)، وكان أول نشاط قامت به هذه اللجنة تنظيم مسيرة شعبية في ٣ شباط ١٩٩١ للتضامن مع الشعب العراقي والتي رفعت شعارات تندد بالغزو الاجنبي، وقد شارك في هذه المسيرة حشد شعبي كبير ما يقارب (٧٠٠) الف مواطن، طالبت التظاهرة الاسرة الدولية بتحمل المسؤولية الاخلاقية والانسانية والقانونية لايقاف العدوان وكانت من المسيرات الكبيرة التي شهدها المغرب^(٤).

(١) عبد الوهاب كريم حميد، المصدر السابق، ص ٦٩.

(٢) جريدة العراق، بغداد، ٣/٣/١٩٩٣، ص ٣.

(٣) ضمت اللجنة الوطنية المتضامنة مع الشعب العراقي التنظيمات السياسية والنقابية الاتية: حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وحزب التقدم والاشتراكية على الرغم من تنديده في البداية بمغامرة حكام العراق الهمجية لكنه شارك في اللجنة، ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي، ونقابة الاتحاد المغربي للشغل، والاتحاد العام للشغالين، والكونفدرالية الديمقراطية للشغل والنقابة الوطنية للتعليم العالي. ينظر: كمال عبد اللطيف، المصدر السابق، ص ٢٦.

(٤) محمد مونشيج، احزاب الحركة الوطنية بين الانشقاق والتكتل، مجلة وجهة نظر، الرباط، العددان ٣٦-٣٧، ٢٠٠٨، ص ٤٨.

دعت احزاب المعارضة ونقاباتها على ان ازمة الخليج علامة فارقة في التاريخ العربي، لأن مشروع المطالبة باصلاح الاوضاع العربية عامة يجب ان يبدأ من حيث انتهت ازمة الخليج، ويجب ان يكون دور المثقفين في لحظات الكوارث لتجنب الكوارث المحتملة لأن الشعوب يجب ان تتعلم من الازمات مكر التاريخ وقواعد السياسة وان تستوعب دروس الازمات التاريخية المعاصرة، وان يساهم المثقفون الديمقراطيون في وضع مسار ديمقراطي سليم بما يلائم الواقع العربي يكفل في عملية التحول والنهوض الديمقراطي، ويجب الاخذ بالتعددية الحزبية كونها سياج آمن لوقف الازمات، إذ إنها تمثل مختلف توجهات الشعوب العربية وعنصر معبر عن ارادتهم وآمالهم في التغيير لواقع العرب^(١).

من جانب آخر انفرد اتحاد كتاب المغرب وهو هيئة ثقافية مستقلة تضم الكتاب والادباء المغاربة بموقف انتقد فيه الوضع العربي بصورة عامة وهذا ما عبر عنه بيان تضمن الاسباب التي تقف وراء كل مالبسات الازمة وهو تراكم السلبات والاختفاء المترتبة عن سيادة اوضاع غير ديمقراطية في المنطقة العربية، اوضاع ساهمت في تكريس الحكم الفردي القائم على مصادرة الحريات الفردية والجماعية ومخططات المراكز الاقتصادية والأمنية^(٢).

من خلال ما تقدم يمكن القول، إن المعارضة الحزبية اتخذت موقف مناقض للموقف الرسمي الذي اعلن عنه الملك الحسن الثاني والحكومة وهذا ما اعطى ميزة مهمة للحياة السياسية المغربية المتعددة الاتجاهات والتي عبرت عن ثنائية الموقف المغربي من ازمة الخليج وانه يتفاعل مع بعده العربي على الرغم من البعد الجغرافي لاحداث الازمة، كما دل الموقف على مدى الرصيد الجماهيري لاحزاب المعارضة وقدرتها على تحريك هذه الجماهير كتعبير عن توجهاتها السياسية والاقتصادية

(١) كمال عبد اللطيف، المصدر السابق، ص ٣٩.

(٢) نيفين عبد الخالق مصطفى، الابعاد السياسية لمفهوم التعددية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٣، ص ٢٠.

والاجتماعية والتي اعطت سمة مهمة للنظام السياسي المغربي على الرغم من وجود كثير من الملاحظات على عهد الملك الحسن الثاني في المغرب لكنه مع ذلك سمح لاحزاب المعارضة بالتعبير بحرية تجاه موقفها من الازمة مما جعلها تضفي خصوصية مهمة لطبيعة النظام المغربي وكيفية تعامله في ادارة الازمات الخارجية على مختلف الاصعدة والاتجاهات مما جعل لهذه الازمة ابعاد متعددة على الموقف الرسمي وموقف الأحزاب السياسية.

المحور الثالث: أبعاد الموقف المغربي من ازمه الخليج ١٩٩٠-١٩٩١:

شكلت تداعيات ازمة الخليج تحدياً مهماً على النظام السياسي المغربي على الصعيد الدولي والداخلي كونه حدث مركباً له ابعاد وتداعيات متنوعة على الواقع المغربي السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتجسدت هذه التداعيات من خلال اختلاف الموقف من الازمة بين الرسمي والأحزاب السياسية، والتي كانت لها نتائج وأبعاد على الصعيد الخارجي والداخلي المغربي وهي كما يلي:-

أولاً: أبعاد الموقف المغربي من الازمة على الصعيد الخارجي:

كانت أزمة الخليج ١٩٩٠-١٩٩١ هي حلقة مهمة من حلقات المتغيرات الدولية الجديدة وواقع النظام العالمي الجديد والتي افرزت ابرز حقيقة هي سيادة الولايات المتحدة الامريكية وفرض ارادتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على دول العالم الثالث ولا سيما العربية منها المرتبطة بعلاقات استراتيجية فاعلة وكان المغرب من ضمن هذه الدول^(١)، وكان لهذه العلاقة تشكل ضغوط تعمل على تقليص الدور الاستقلالي للسياسة الخارجية المغربية، فكانت ازمة الخليج ١٩٩٠-١٩٩١

^(١) كانت الولايات المتحدة الأمريكية اiban الحرب الباردة لا تضغط كثيراً على دول العالم الثالث وفق توجهاتها الدولية لخشيتهما من التقرب من الكتلة الشرقية وكانت اهم وسائل الضغط التي تضغط عليها هي المساعدات الاقتصادية التي تمنحها لهذه الدول والتي يعتمد المغرب عليها كثيراً في دعم اقتصاده، لكن بعد الحرب الباردة اخذت الولايات المتحدة الأمريكية تضغط بكل الاتجاهات اقتصادياً وجوب اجراء اصلاحات ديمقراطية في دول العالم الثالث ولا سيما المغرب منها. ينظر: أحمد منيسي وآخرون، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٢٧.

والموقف المغربي منها، ولا سيما الحكومي فكان له أبعاد اقتصادية وسياسية مهمة، فكانت تجسيد للضغوط الأمريكية تجاه المغرب في سياسته الخارجية، ومن جانب المغرب عدت أزمة الخليج فرصة ذهبية ومخرج مهم لتقليص الضغوط الأمريكية المالية تجاه المغرب، ولا سيما وأن المساعدات الاقتصادية المشروطة الأمريكية للمغرب اخذت تتراجع مع نهاية الثمانينيات إذ كانت (١٤٤) مليون دولار سنة ١٩٨٨ إلى (١٢٠) مليون دولار سنة ١٩٩٠، فضلاً عن القروض المشروطة التي بذمة المغرب من صندوق النقد الدولي والتي كان للولايات المتحدة الأمريكية تأثير مهم على سياسة هذه المؤسسة المالية^(١)، لذلك حاول الملك الحسن الثاني بموقفه من أزمة الخليج بتكليف سياسته الخارجية مع هذه الأزمة بما يتفق مع توجهات السياسة الأمريكية، إذ سارع الملك في اليوم الاول من الأزمة في ٢ آب ١٩٩٠ إلى إدانة الاحتلال العراقي للكويت والموافقة من دون تردد على طلب السعودي والولايات المتحدة الأمريكية بمشاركة قواته العسكرية ضد العراق، وكذلك موافقته على كل قرارات الأمم المتحدة ضد العراق، مما كان لهذا الموقف ابعاد اقتصادية مهمة فقد كوفئ المغرب على هذا الموقف إذ وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على عقد اتفاق مع المغرب تعاد بموجبه جدولة الديون التي كانت تقدر آنذاك بـ (١٢٨) مليون دولار لمدة عشرين سنة مع فترة سماح قدرت بعشر سنوات وبفوائد منخفضة^(٢)، وكانت هذه المكافئة بمثابة جائزة مهمة لدعم اقتصاد المغرب الذي يعاني من العجز، وكذلك أوضحت هذه

^(١) لقد سعى الملك الحسن الثاني بكل الوسائل الدبلوماسية لغرض تخفيف ضغط صندوق النقد الدولي والحصول على مساعدات مالية لدعم الاقتصاد المغربي الذي يعاني من أزمة مالية ولا سيما خلال نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، ومن هذه الوسائل التي اتبعها الملك الحسن الثاني لغرض الدعم المالي هو لقاءه بصورة علنية رئيس وزراء اسرائيل شمعون بيريز في ٢١-٢٢ تموز ١٩٨٦ كمحاولة للدعم اليهودي ونفوذهم على المؤسسات المالية الأمريكية والعالمية، وقد اراد الملك على اقل تقدير من هذا اللقاء تخفيف ضغوط صندوق النقد الدولي على المطالبة بالديون المغربية ومستحققاتها لكنه لم يحصل على ما كان يبتغيه، لذلك جاءت أزمة الخليج وموقفه منها فرصة لغرض الاستفادة من الدعم الأمريكي وذلك من خلال مساندة سياستها وتوجهاتها الدولية. ينظر:

Washington Post U. S. A, Hails Meeting as Historic Despite Private Shepticism, N, 18 Jule 1986, P-23.

^(٢) سعيد الصديقي، المصدر السابق، ص ٣١٠.

المكافئة على أهمية ابعاد أزمة الخليج والموقف المغربي منها، فإنها أكثر أهمية من الاعلان الرسمي للعلاقات المغربية - (الإسرائيلية) والتي لم يكافئ عليها المغرب أي شيء مقارنة بالموقف من أزمة الخليج.

فضلاً عن ذلك كانت أزمة الخليج فرصة مهمة بالنسبة للملك الحسن الثاني بتوثيق علاقاته مع دول الخليج العربي^(١) لمواجهة أي مخاطر خارجية على منطقة الخليج العربي، لذلك جاءت أزمة الخليج فرصة سانحة ومهمة لتأكيد توثيق العلاقات المغربية - الخليجية وقد تجسدت عند ارسال المغرب قوة عسكرية إلى السعودية، وقد كوفئ على ذلك بمزيد من الدعم المالي من دول الخليج ولا سيما السعودية على شكل قروض واستثمارات اقتصادية مهمة^(٢). وبهذا يمكن القول بأن الدبلوماسية الاقتصادية في المغرب شكلت إحدى الآليات المهمة لضبط مصالح الدولة وتطويرها على صعيد العلاقات الدولية من جانب وعلاقاتها مع وحدات النظام السياسي الدولي من جانب آخر بما ينسجم والمتغيرات الدولية التي أفرزتها أزمة الخليج .

كان للموقف المغربي تداعيات على قضية الصحراء المغربية فبعد إدانة المغرب للاحتلال العراقي للكويت، بادرت السلطات العراقية على لسان وكالة الأنباء العراقية في ٤ آب ١٩٩٠ إلى الإعلان عن عزمها في اتخاذ موقف جديد من (الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية)^(٣). هذا الاعلان جعل الملك الحسن الثاني في موقف حرج وقد انعكس على تغيير لهجة المغرب المتشددة في التعامل مع العراق وهذا ما عبر عنه الملك الحسن الثاني إذ قال: (ان القوات المغربية الموجودة في السعودية انها لم

^(١) تجدر الإشارة إلى ان هناك (٥) آلاف جندي مغربي يتواجدون في دولة الامارات العربية المتحدة طبقاً لاتفاق بين الطرفين من عام ١٩٨٦، كما ان هناك اتفاق كاد ان يوقع قبل اسابيع من الازمة بين المغرب والكويت لكنها لم ترسل بسبب أزمة الخليج. ينظر: عبد الوهاب كريم حميد، المصدر السابق، ص ٦٧.

^(٢) عوض عثمان، المصدر السابق، ص ٦٠.

^(٣) عوض عثمان، المصدر السابق، ص ٥٦.

تذهب لمحاربة العراق وانه حاول مع العراق وسيحاول حتى اليوم وغداً وبعد غد لحل الأزمة^(١).

من خلال ما تقدم يمكن القول، إن الملك الحسن الثاني يمتلك القدرة في ادارة الازمة الخارجية والبعيدة جغرافياً عن المغرب ويجعلها ذات ابعاد دولية يستفيد منها في العلاقات الدولية والعربية، كما ان الموقف الرسمي ذو طابع ثنائي الاتجاه والدلائل التي تثبت إمكانية الملك الحسن الثاني الدبلوماسية العالية بحيث جعل من موقفه ابعاداً سياسية واقتصادية مهمة انعكست على الواقع المغربي، ولا سيما الدعم الاقتصادي المغرب الذي يعاني العجز الكبير، فضلاً عن ذلك عبر موقفه من الازمة المرونة العالية في التعامل مع الازمة فمن جهة استطاع من ارضاء توجهات السياسة الامريكية والعربية ومن جانب آخر بين في خطابه انه حريص على حل الازمة عربياً وبمبادرة عربية، ولا سيما استمرار العلاقة مع العراق وعدم قطعها على الرغم من حجز السلطات العراقية لطاخم السفارة المغربية بالكويت واكتفى بطرد موظفين اثنين من طاقم السفارة العراقية في الرباط وهذا يدل على تمسك الملك الحسن الثاني بادامة العلاقة مع العراق ودلالة على عمق وعراقة العلاقة بين الطرفين على الرغم ما أفرزته الأزمة من ابعاد استراتيجية على العالم العربي وجعلته يدخل في اختبار وتحدي مهم.

ثانياً: أبعاد الموقف المغربي على الصعيد الداخلي:-

ان الظروف السياسية للمغرب في المدة الفاصلة بين منتصف سنة ١٩٩٠ ونهاية حرب الخليج عام ١٩٩١، هي ظروف شهدت متغيرات سياسية واقتصادية، ومتغيرات وجدت مناخاً سياسياً مطبوعاً بالتوتر بين أحزاب المعارضة والحكومة^(٢).

(١) نقلاً عن: كمال عبداللطيف، المصدر السابق، ص ٧٦.

(٢) شهدت بداية التسعينيات من القرن العشرين تصعيداً من قبل احزاب المعارضة في البرلمان ضد سياسة الحكومة الاقتصادية والاجتماعية ابرزها رفعها ملتصق الرقابة (حجب الثقة) عن الحكومة في عام ١٩٩٠، وكذلك مطالها باجراء انتخابات نزيهة، لذلك كانت العلاقة بين الطرفين يسودها التوتر وكانت ازمة الخليج ١٩٩٠-١٩٩١ فرصة جديدة للتصعيد وفرصة للمطالبة بالاصلاح من خلال المسيرات الجماهيرية وكذلك رفع مذكرات إلى الملك كوسائل ضغط على الحكومة. ينظر: عبدالكريم غلاب، التطور الدستوري والنيابي بالمغرب ١٩٦٢-١٩٩٢، مطبعة النجاح الجديدة، الدار

كانت أزمة الخليج وموقف احزاب المعارضة منها هو استمرار للتصعيد في الحقل السياسي المغربي الداخلي، هذا التصعيد كانت تحفزه وتغذيه المطالب الإصلاحية في كافة المجالات التي يعاني منها المغرب، والمطالبة بتحقيق اصلاحات سياسية ودستورية عميقة بما ينسجم ومتطلبات المرحلة التاريخية الحاسمة التي أفرزتها أزمة الخليج^(١)، فقد كانت أزمة الخليج فرصة مهمة لانتقاد اوضاع الوطن العربي عامة والمغرب خاصة، إذ تحولت صحف احزاب المعارضة إلى منابر لانتقاد أوضاع المغرب الداخلية، ولاسيما سياسة الحكومة الاقتصادية الفاشلة التي جلبت الويلات والازمات الاقتصادية الحادة في المغرب^(٢)، لذلك رأت احزاب المعارضة ضرورة تغيير هذا الواقع من خلال احداث انقلاب في المعتقدات والافكار والاساليب في العمل السياسي، للتمكين من مواجهة كل النتائج التي ظهرت ابان ازمة الخليج وكل النتائج المرتقبة الظهور فيما بعد^(٣)، وقد تجسد هذا التوجه في ١٤ كانون الاول ١٩٩٠ عندما دعت نقابة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب وبمساندة أحزاب المعارضة للأضراب العام في مدينة فاس مما شكل مؤشراً جديداً في الحياة السياسية المغربية والذي جسده الأضراب في مواجهة سياسة الحكومة وأحزابها الموالية لها فقد سجل هذا اليوم الاحتجاجي مظاهرات في بعض المدن الأخرى والتي خلفت عدداً من القتلى والجرحى^(٤)، ومن هذا المنطلق طرحت على الساحة المغربية الحالة الاجتماعية وضرورة مواجهتها من خلال إجراء إصلاحات جذرية .

البيضاء، ١٩٩٣، ص ٣٨٠؛ محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية في المغرب ١٩٦٣-١٩٩٧، مطبعة البريق، بغداد، ٢٠١٠، ص ١٦٥.

^(١) تزايدت ضغوط الدول الغربية في عقد التسعينيات من القرن العشرين على الدول العربية، ولاسيما عند اشتداد حدة الخطاب الغربي حول تغرير الديمقراطية في الدول العربية، لذلك وجب على النظام المغربي ضرورة دراسة هذا الخطاب بما ينسجم والمتغيرات الدولية التي أفرزتها أزمة الخليج. ينظر: أحمد منيسي وآخرون، المصدر السابق، ص ٩٨.

^(٢) أحمد منيسي وآخرون، المصدر السابق، ص ٩٣.

^(٣) كمال عبد اللطيف، المصدر السابق، ص ٣٠.

^(٤) الحسان بوقنطار، المغرب وأزمة الخليج، ص ١٠٩.

من جانب آخر عكست أزمة الخليج ابعاد سياسية مهمة على الواقع المغربي المتمثلة بالتفاعل الذي اظهرته الازمة، ولا سيما وانها عكست القاعدة الجماهيرية الكبيرة والقادرة على تحريكه كوسيلة ضغط مهمة على الحكومة لتحقيق مطالبها الإصلاحية، فقد عبرت عن هذه المطالب في المسيرات الجماهيرية التي قادتها ابان الازمة وبرزها المطالبة بعملية تغيير وتطوير للحياة السياسية المغربية من خلال فتح مجال للحوار العقلاني بين الاطراف السياسية الفاعلة في المغرب، لغرض تلافي اخطاء الماضي، آخذاً بالحسبان التحولات الاستراتيجية والدولية وعلاقتها بالمتغيرات العالمية وتوجهاتها في اطار الهيمنة الامريكية وانعكاسات هذه المتغيرات عن الواقع المغربي^(١).

ان الازمة اثبتت مدى اهمية العمل الوحدوي لاحزاب المعارضة في قيادة الجماهير ولا سيما في مبادرتها بتشكيل اللجنة الوطنية المغربية، والذي تمثل مرحلة مهمة في توجيه الجهود في المطالبة بالاصلاح السياسي والدستوري لتجاوز الازمة التي يعاني منها المغرب على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والتأكيد على التمسك بالخيار الديمقراطي من اجل ترسيخ ديمقراطية صحيحة تستجيب لتطور الوعي الديمقراطي في المغرب بما يتفق ومتطلبات ومتغيرات ظروف أزمة الخليج^(٢).

صعدت احزاب المعارضة من مطالبها بالاصلاح وضرورة الاستفادة من دروس التاريخ في ظل هذه المتغيرات الدولية التي افرزتها أزمة الخليج، وكذلك ما كان لها من

^(١) في ظل هيمنة الولايات المتحدة الامريكية في النظام الدولي الجديد مارست ضغوط على دول العالم الثالث ولا سيما مجال حقوق الانسان فقد مارست ضغوطاً خارجية على السلطات الحاكمة المغربية وابتزازها لاجبارها على اتخاذ قرارات منحازة لتوجهات السياسة الامريكية، لذلك سارع الملك الحسن الثاني بتأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الانسان سنة ١٩٩٠ لغرض تجنب المغرب أي اختلاف مع التوجهات الغربية والامريكية على السواء لتجنب المغرب رياح ازمت لا يستطيع المغرب من تجاوزها. ينظر: سعيد الصديقي، المصدر السابق، ص ٣١٢.

^(٢) لقد تعرض المغرب لضغوط الدول المانحة للقروض للمغرب بضرورة اعطاء ضمانات لها وذلك بوجوب الاصلاح الديمقراطي والانفتاح إلى احزاب المعارضة كأحد الشروط الرئيسية لتزويد المغرب بالتمويل اللازم للمشاريع وكذلك لتخفيف المدبونية المغربية الثقيلة. ينظر: سمير زكي الدباغ، إشكالية العلاقة بين النظم السياسية ومؤسسات المجتمع المدني (نموذج المغرب والجزائر)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص ١٣٤.

نتائج وابعاد على الواقع المغربي، لذلك اتبعت أسلوب جديد للمطالبة بالإصلاح^(١)، وهو رفع مذكرات اصلاحية للملك الحسن الثاني مباشرة بعد ان استنفذت كل المجالات الدستورية والبرلمانية لذلك كانت هذه المذكرة بمثابة تغير استراتيجي جديدة لأخذ دورها في الحياة السياسية التي عكست ابعاد ازمة الخليج على الحياة السياسية المغربية، وكذلك تحميل المؤسسة الملكية إلى جانب الحكومة مسؤولية الأوضاع المتردية في المغرب، فضلاً عن براءة ذمة هذه الأحزاب وعدم مسؤوليتها عن هذه الأوضاع، ففي ٩ تشرين الثاني ١٩٩١ رفعت احزاب المعارضة مذكرة تضمنت مطالب الاصلاح السياسي والدستور وبرز ما جاء فيها ما يلي^(٢):-

- ١- ضرورة اجراء تغيير الدستور بما يكرس سلطة المؤسسات وتعزيز سيادة القانون.
 - ٢- العمل على اجراء توازن في السلطات بما يضمن الفصل الايجابي لها.
 - ٣- تأكيد الاصلاح في المجال التشريعي كسلطة رقابية كفيلة بعملية التحول الديمقراطي في المغرب.
 - ٤- استحداث مؤسسات ديمقراطية جديدة في كافة المجالات القضائية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية.
 - ٥- بناء مؤسسات سليمة ديمقراطية ولا سيما في مجال سلامة الانتخابات ونزاهتها كأبرز عامل في البناء الديمقراطي.
- وقد وضعت احزاب المعارضة هذه المذكرة كوسيلة جديدة لأخذ دورها في الحياة السياسية المغربية، وعلى أثر هذه المذكرة جرت عدة لقاءات مع الملك الحسن الثاني وزعماء احزاب المعارضة لغرض تداول ومناقشة الابعاد السياسية والاقتصادية التي افرزتها ازمة الخليج والموقف المغربي منها، وضرورة اجراء اصلاحات بما ينسجم

^(١) بالمقابل قام الملك الحسن الثاني بالانفتاح على احزاب المعارضة وتهئية الاجواء لغرض الاصلاح منها اصدار عفواً شاملاً عن المعتقلين السياسيين، ينظر: أمحمد مالكي، مستقبل الديمقراطية التوافقية في المغرب، جريدة الجريدة، بغداد، العدد ٣٥٩، ١/٣/٢٠٠٧، ص ٣.

^(٢) موساوي العجلاوي، الدستور في المغرب المستقل قراءة تاريخية، المجلة المغربية للاقتصاد والاجتماع، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، العدد ١٩٧، ٢٠١٠، ص ١١٣.

ومتطلبات المرحلة التاريخية الحاسمة التي أفرزتها ازمه الخليج ولا سيما المتغيرات الدولية، وقد عبرت هذه اللقاءات عن مدى ادراك كلا الطرفين من هذه المرحلة وضرورة تجنب المغرب من اي ازمة قد لا يحمد عقباها^(١)، لذلك استطاع الفاعلين السياسيين الملك الحسن الثاني واحزاب المعارضة من ادارة الازمة الخارجية بما يخدم الوضع الداخلي المغربي وفق أطر توافقية بمنطق الاستراتيجية الدولية والداخلية وهذا ما اثبتت مدى ابعاد الموقف المغربي من ازمة الخليج على المغرب والتي اعطت خصوصية وسمه مهمة للنظام السياسي المغربي.

الخاتمة

من خلال دراسة ابعادالموقف المغربي من ازمة الخليج ١٩٩٠-١٩٩١ يمكن استخلاص مجموعة من الحقائق والدلالات المتعددة الابعاد التي توضح كيفية تعامل المغرب ملكاً واحزاب سياسية مع ازمة خارجية عربية وتوظيفها لصالح المغرب بكل النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والذي يتضح من خلال ما يلي:-

١- ان العلاقات المغربية - العراقية علاقات لها ارث تاريخي مهم ولا سيما وان للعراق دور مهم في دعم استقلال المغرب من الاحتلال الفرنسي، فضلاً عن استمرار العلاقات الايجابية على الرغم من تعاقب عدة حكومات في العراق، لذلك نجدها في ازمة الخليج تعرضت لأهم اختبار وتحدي لكنها أكدت هذا الإرث التاريخي.

٢- كان الموقف المغربي من ازمة الخليج يوضح مدى قدرة المغاربة على حسن إدارة الأزمات، فإنه مثل حالة خاصة لوضع خاص جسد عوامل متبينة في الوضع المغربي الذي سمح بتعايش اتجاهين يعبران عن تصورين متباينين، لكنهما أجمعا على ضرورة حل المشاكل العربية وفق المحيط العربي .

٣- ان ثنائية الموقف المغربي من ازمة الخليج جعل له ابعادا ثنائية ايضا على الصعيد الداخلي ومدى قدرة فهم الملك الحسن الثاني من الاستفادة من

(١) موساوي العجلاوي، المصدر السابق، ص ١١٣.

الحدث اقتصادياً وداخلياً من خلال كسب الجماهير المغربية وحريتها بالتعبير عن رأيهم حتى وإن كان مخالف للموقف الرسمي.

٤- كان للموقف المغربي من الازمة ابعاد مهمة ولا سيما سياسياً واقتصادياً في ظل ازمة اقتصادية مغربية حادة وقد اتبع الملك الحسن الثاني كل الوسائل لغرض تجاوز هذه الازمة بما فيها الاعلان الرسمي للعلاقات المغربية - (الإسرائيلية) عند لقائه رئيس وزراء اسرائيل شمعون بيريز، لكنه لم يستفد كثيراً منها وجاءت ازمة الخليج الفرصة الذهبية للملك لاعلان علاقته المتينة مع الغرب والولايات المتحدة الامريكية حتى وإن كان على حساب العلاقات المغربية - العربي. وكانت فرصة له للحصول على الدعم المالي لتجاوز الازمة، وهذه يدل على اهمية وابعاد ازمة الخليج دولياً وعربياً.

٥- وجدت الاحزاب المعارضة من ازمة الخليج مناسبة لاستمرار التصعيد السياسي على الصعيد الداخلي وهذا التصعيد كانت تحفزه وتغذيه المطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية من اجل تحقيق تقدم على صعيد الاصلاحات السياسية والدستورية لكي تعيد ترتيب العلاقات وتنظيمها بين الحاكمين والمحكومين

Abstract

The Gulf crisis 1990-1991 is one of the important historical events of the 1990s, which gave rise to the new world order by the sovereignty of the United States of America on this system. The Gulf crisis was an embodiment to clarify the features of this system. .

The crisis in the Gulf was an opportunity for the Moroccans to manage this complex event and to use it for the benefit of the Moroccan situation. Therefore, the bilateral position of the crisis came out as a rejection, a contradiction and a supporter of political and economic dimensions at the external and internal levels. On the Moroccan situation, and from these points came the choice of the subject of the study (the dimensions of the Moroccan position from the Gulf crisis 1990-1991), which shows the ingenuity of Moroccans in managing an external crisis and benefiting from it internally.